

التنافس الروسي-التركي في أفريقيا جنوب الصحراء "قراءة في الأبعاد الجيوسياسية"

والتطورات المستقبلية

أ. محمود عبد السلام البريدان

كلية العلوم السياسية، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

mbridan9@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0009-0705-0485>

<https://doi.org/10.36602/jsrhs.2025.2.2.22>

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة وتحليل الدوافع الاستراتيجية للنفوذ الروسي والتركي في أفريقيا جنوب الصحراء، ومعرفة وتحليل مجالات التنافس الروسي-التركي وأوجه التشابه والاختلاف، وتقديم وتحليل قراءات مستقبلية للنفوذ الروسي-التركي في أفريقيا جنوب الصحراء، ونظرًا لطبيعة موضوع الدراسة تم استخدام المنهج المقارن والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة عدة نتائج كان من أهمها: أن النفوذ الروسي والتركي يتتصادان في أفريقيا جنوب الصحراء وأن البلدين مستعدين من تراجع القوى الغربية التقليدية، وتعتمد روسيا بشكل أكبر على أدوات عسكرية وأمنية لفرض سيطرتها على الموارد الاستراتيجية، بينما تتبع تركيا استراتيجية شاملة تجمع بين الدبلوماسية والاقتصاد والقوة الناعمة بشكل أكبر من روسيا، ورغم التباين في أساليبهما، يظل التنافس بينهما براهماتيًا، حيث يتجنب البلدان الصراع المباشر، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط من التنافس دون تحوله إلى مواجهة أو تطوره إلى حالة صراع في المستقبل تكون أفريقيا جنوب الصحراء ساحة لهذا الصراع.

الكلمات المفتاحية: التنافس الروسي-التركي - جنوب الصحراء الأفريقية- الأبعاد الجيوسياسية والتطورات المستقبلية.

Abstract:

The study aimed to identify and analyze the strategic motives behind Russian and Turkish influence in sub-Saharan Africa, examine their areas of competition, and highlight their similarities and differences. It also sought to provide a future-oriented analysis of their influence in the region. Given the nature of the topic, the comparative, descriptive, and historical methods were used. The study concluded that both Russian and Turkish influence are on the rise in sub-Saharan Africa, capitalizing on the decline of traditional Western powers. Russia primarily relies on military and security tools to assert control over strategic resources, while Turkey employs a more comprehensive strategy combining diplomacy, economic investment, and soft power, leveraging its shared Islamic and cultural heritage with many in the region. Despite their differing approaches, the rivalry remains pragmatic, with both countries avoiding direct conflict. It is expected that this pattern of competition will continue, without escalating into a direct confrontation in sub-Saharan Africa in the foreseeable future.

Keywords: Russian–Turkish Competition– Sub-Saharan Africa– Geopolitical Dimensions and Future Developments.

1. مقدمة:

تُعد أفريقيا جنوب الصحراء منطقة ذات أهمية حيوية من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية وعلى نحو متزايد، فهي تُعد منطقة غنية بالموارد الطبيعية، وتتمتع بموقع جغرافي حيوي يطل على ممرات ملاحية حيوية مثل البحر الأحمر، هذه الخصائص تجعلها محطة أنظار القوى الدولية والإقليمية التي تسعى لتعزيز نفوذها ومصالحها، وتشهد القارة تحولات ديمографية واقتصادية كبيرة، مما يجعلها سوقاً واعدة ومصدراً للقوى العاملة المستقبلية، فالأهمية الاستراتيجية المتزايدة لأفريقيا جنوب الصحراء بحكم مواردها الوفيرة وموقعها الجغرافي الحاسم يضعها في مصاف المناطق الساخنة في هذه القارة، وربما في حزام جنوب المتوسط بكامله، فقد أضحت هذا الإقليم ساحة حيوية لتنافس القوى الكبرى، وهذا رفع من مستوى الرهانات على المنافسة، وهو ما أدى إلى تحويل القارة من مجرد اهتمام هامشي إلى مسرح مركزي في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لروسيا إلى القارة الأفريقية بعد غياب دام قرابة ثلاثة عقود، فقد عُقدت قمة روسيا وأفريقياتان واسعتا النطاق في عامي 2019 و2023، بمشاركة واسعة من الدول الأفريقية، في المقابل بدأت تركيا افتتاحها المنهجي على أفريقيا في عام 2005، وحصلت على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي في العام نفسه، وأعلنت "شريكاً استراتيجياً" للاتحاد في عام 2008، ويضاف إلى هذا التزامن في مسعى روسيا وتركيا نحو استقطاب هذا الإقليم سعيهما إلى الحصول على أكبر حصة من المكاسب، والاستفادة من حالة الفراغ الاستراتيجي الذي تركته القوى الغربية التقليدية (وخاصة فرنسا) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو ما اتضح في الجهود المبذولة من هذه القوى الصاعدة لتحدي النظام العالمي القائم. ويمكن ملاحظة التوسع السريع لنفوذ هذين البلدين في شكل قمم رفيعة المستوى، وشراكات مؤسسية اقتصادية وتحركات عسكرية، معظمها غير رسمي أو ينطوي على حروب بالوكالة، وهذا يدل على التزام طويل الأجل بإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية وتوسيع شراكاتهما على الصعيد الدولي.

لقد اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة التي قاربت في بحثها موضوع هذه الدراسة، ومن أبرزها دراسة (عمر وآخرون، 2024) السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها واستراتيجياتها، وقد تناول فيها الباحثون ملامح السياسة الخارجية الروسية اتجاه المناطق التي تشهد صراعات واضطرابات مثلما هو الحال في القارة الإفريقية، كذلك نجد دراسة (براهمي، 2021) التوجهات الإستراتيجية الروسية اتجاه إفريقيا، وفيها تم تحليل الأدوات وال المجالات التي اعتمدتها موسكو مع دول إفريقيا، مع التركيز على الجانب العسكري، الذي تمكنت روسيا أن تستثمر فيه بشكل كبير نظراً لتزويدها دولاً بالسلاح مليئة بالنزاعات المسلحة، وأيضاً نجد دراسة (أحمد وآخرون، 2025) والتي تناولت

موقف تركيا من الرؤية الروسية اتجاه النظام الدولي، ودراسة (علي، 2022) التي كان موضوعها دراسة الحضور العسكري التركي في إفريقيا.. الدوافع والتحديات، وأخيراً دراسة (سعيدي، 2021) السياسة الخارجية التركية اتجاه إفريقيا في ظل حزب العدالة والتنمية التي قالت بتقديم تحليل عن الجوانب التي نسجت تركيا على ضوءها علاقاتها مع القارة الإفريقية، وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات السابقة وغيرها، لكن هذه الدراسة تختلف عن بقية الدراسات بتركيزها على موضع التناقض الروسي-التركي في منطقة محددة من القارة الإفريقية "جنوب الصحراء" وهي تتميز عن بقية الدراسات من حيث أهدافها، مقدمةً تحليل وقراءةً للأبعاد الجيوسياسية والتطورات الاستراتيجية المستقبلية للتنافس الروسي-التركي في إفريقيا جنوب الصحراء، مع التركيز على الدوافع والأدوات التي تتبعها سياسة كل منهما، ومجالات التناقض بينهما المتعلقة بهذا الموضوع، بالإضافة إلى تأثير ذلك على استقرار القارة وموازين القوى الإقليمية والدولية. وسوف تستخدم هذه الدراسة مصطلح التناقض الروسي-التركي في إفريقيا جنوب الصحراء، وليس مصطلح الصراع بينهما، فلم تصل الحالة بينهما لدرجة الصدام أو الصراع، فالدولتان تتنافسان في بقعة جغرافية بعيدة عنهما، ولا تشكل أي خطر أمني أو استراتيجي لكليهما، فإن ضياع مصالح إحدى الدولتين لا يمثل ضياع نفوذ حيوي للدولتين، بل إن هذا التناقض هو جزء من استراتيجية مدرسته لكلتا الدولتين لإعادة تمويعهما الجيوسياسي على الساحة الدولية، وتحدى النفوذ التقليدي لقوى الغربية، وبالتالي وبعد هذه المقدمة؛ فإن هذه الدراسة تقدم تحليلًا لطبيعة هذه التناقض من حيث درجته ومجالاته وأدواته الاستراتيجية واستخلاص قراءة في تطوراته المستقبلية في ظل موازين الإقليمية والدولية.

2. مشكلة الدراسة:

مع تولي الرئيس فلاديمير بوتين الرئاسة في روسيا عام 2000 وهو ما تزامن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، وبعد ترتيب البيت الداخلي لكلا البلدين اتجهت أنظارهما وطموحاتهما إلى مناطق ذات أهمية جيوسياسية، وكان في مقدمتها قارة إفريقيا وتحديداً منطقة جنوب الصحراء الكبرى، لما تتمتع به هذه المنطقة من خصائص ومقومات دفعت الدول الكبرى إلى السعي للاستحواذ على أكبر نصيب من تلك المنافع، خاصة بعد توفر عوامل مساعدة - ومعظمها داخلية- سهلت لظهور طفرة من هذه الأطماع من الدول الكبرى ومن ضمنها هاتين الدولتين، وكان من أهم العوامل المساعدة لذلك: تفكك الوضع السياسي الداخلي للبلدان الإفريقية جنوب الصحراء، وتوالي الانقلابات العسكرية فيها، وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية منها، بالإضافة إلى ظهور التنظيمات الإرهابية، وانتشار الفقر والأزمات الاقتصادية وغيرها من الأزمات التي تعاني منها أغلب دول الإقليم، وشكل التناقض الروسي-التركي مجالاً مهماً للدراسة والبحث من قبل المراقبين والمحللين، وشأنًا يشغل اهتمام السياسيين نظراً لأهمية هاتين الدولتين وتأثيرهما الإقليمي والدولي، ونظراً للأهمية الاستراتيجية لهذا الجزء من قارة إفريقيا، وبالتالي تمثل المقارنة

والتحليل في طبيعة هذه العلاقة التنافسية مجالاً يستحق البحث والتحليل، وهو ما يتحدد في التساؤل التالي: ما هي دوافع و مجالات التنافس الروسي- التركي في أفريقيا جنوب الصحراء ، وما هي القراءات المستقبلية له؟ ومن خلال هذا التساؤل الرئيس أعلاه تفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

أ. ما هي الدوافع الاستراتيجية للنفوذ الروسي والتركي في أفريقيا جنوب الصحراء؟

ب. ما هي مجالات التنافس الروسي - التركي وأوجه التشابه والاختلاف بينهما؟

ج. ما هي القراءات المستقبلية للنفوذ الروسي - التركي في أفريقيا جنوب الصحراء؟

3. أهداف الدراسة:

بناء على التساؤلات أعلاه يمكن توضيح أهداف الدراسة كما يلي:

أ. معرفة وتحليل الدوافع الاستراتيجية للنفوذ الروسي والتركي في أفريقيا جنوب الصحراء.

ب. معرفة وتحليل مجالات التنافس الروسي - التركي وأوجه التشابه والاختلاف بينهما.

ج. تقديم وتحليل قراءات مستقبلية للنفوذ الروسي - التركي في أفريقيا جنوب الصحراء.

4. فرضية البحث:

تفترض الدراسة ان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تشهد حالة تنافس بين روسيا وتركيا، وإن هذا التنافس له دوافع جيوسياسية واقتصادية وثقافية، ويتم في مجالات متنوعة كال المجال العسكري والاقتصادي والعسكري والثقافي، وأن حالة المنافسة لم ترقَّ بعد إلى حالة صراع بين الدولتين، ومن المتوقع عدم تحولها لتلك الحالة، فكلا البلدين يستفيدان من ظروف الإقليم الراهنة في تعزيز نفوذهما ووجودهما على الأرض، كما يستفيدان من حالة ضعف النفوذ الغربي وانحساره بالإقليم مقارنة بما كان عليه في العقود السابقة.

5. أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة في أنها تقدم توصييفاً للأبعاد الجيوسياسية والتداعيات الاستراتيجية في حالة التنافس السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي بين دولتين عظمتين لهما وزنهما على مسرح السياسة الدولية، وهما روسيا وتركيا، ولهمما نفوذ ومصالح موجهة إلى أحد أهم الأقاليم المهمة في قارة إفريقيا، وربما أهمها على الإطلاق، مما جعل تلك الحالة مجالاً وساحة منافسة وصراع لنفوذ القوى الكبرى، بما يتميز به هذا الإقليم من موقع جيوسياسي وموارد اقتصادية ونطاق جغرافي يمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، وهو يشكل هاجس أمني متعلق بقضايا جوهيرية تمت لخارج حدوده، وبعضاها لخارج القارة السمراء كقضايا الهجرة والتهريب والجماعات الإرهابية المنشرة بهذا الإقليم، وبالتالي فدراسة طبيعة هذا التنافس بين هاتين القوتين العظيمتين في هذا النطاق الجغرافي له أهمية في تشخيص وتحليل واقع

ومآلات الظروف في هذا البقعة من القارة الإفريقية والتي تستغلها هاتين الدولتين -روسيا وتركيا- وتنشط الدولتان فيها سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً وحتى ثقافياً.

6. حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة في الحدود التالية:

- أ. الحد الموضوعي: موضوع التناقض الروسي-التركي في إفريقيا جنوب الصحراء.
- ب. الحد المكاني: إقليم جنوب الصحراء الإفريقية الممتد شرقاً من البحر الأحمر وغرباً إلى المحيط الأطلسي، ويشمل دولاً مثل: مالي والنiger وبوركينا فاسو وغيرها.
- ج. الحد الزمني: منذ الألفية الأولى من هذا القرن أي منذ تولي الرئيس "فلاديمير بوتن" الرئاسة في روسيا عام 2000، وفي تركيا بعد عامين من ذلك التاريخ، أي في سنة 2002 حين تولى حزب العدالة والتنمية مقايد الحكم في تركيا، وما تلاه من تولي الرئيس التركي رجب أردوغان رئاسة الجمهورية التركية.

7. منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة مناهج علمية، ويأتي هذا التنوع في هذا الاستخدام نظراً لطبيعة الدراسة، تم بهدف الاستفادة من أكثر من منهج بحثي، وحتى تكمل بعضها البعض، وقد تم استخدام المنهج المقارن بهدف المقارنة في حالة المنافسة بين روسيا وتركيا في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة معينة لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر، وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق، حيث أن المقارنة هي مطلب رئيسي في التحليل العلمي (حبيب، 2013: 42).

كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يستخدم في العلوم السياسية في الدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص الحقائق المرتبطة بطبيعة جماعة أو دولة أو إقليم أو عدة أشياء يمكن وصف جزئياتها، مع ما تمر به وتصاحبه من وقائع أو ظروف أو أحداث أو أي نوع المواقف والتطورات الجارية على أرض الواقع، بحيث يتم وصفها وصفاً دقيقاً قائماً على الحقائق والمنطق. إن المنهج الوصفي هو ذلك المنهج الذي يتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعه من الأوضاع ولا يقتصر على الدراسة الوصفية في معرفة خصائص الظاهرة بل يتجاوز ذلك إلى معرفة المتغيرات والعوامل التي تتبع فيها (غريبة، 2011: 33)، وفي هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الحالة الراهنة بهدف قراءة الأبعاد الجيوسياسية والتطورات الاستراتيجية لنفوذ روسيا وتركيا في دول جنوب الصحراء الإفريقية، وأخيراً تم استخدام المنهج التارخي والذي يفيد - خاصة في علم السياسة - في التعرف على تطور الأفكار السياسية والتنظيمات والدول والشخصيات

بيتها، ومسار هذا التطور ومعوقاته وظروفه التي كانت سائدة في وقتها، وهذه الرؤية التاريخية تدّل الباحث بقدرة على تكوين نظرة شاملة ل الواقع والجزئيات حتى يتم الاستفادة منها في قراءة وتحليل الواقع الراهن.

8. عرض النتائج وتحليلها:

1.8 الدوافع الاستراتيجية للنفوذ الروسي والتركي في إفريقيا جنوب الصحراء:

يتناول هذا المحور جوانب رئيسية تتعلق بالدوافع والأسباب الاستراتيجية لتوجه روسيا وكذلك تركيا لزيادة نفوذهما وتنشيطه في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتشمل الدوافع: التاريخية والسياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والدبلوماسية.

أولاً: استراتيجية النفوذ الروسي في إفريقيا جنوب الصحراء:

أ. الدوافع التاريخية والسياسية:

تعتقد روسيا "بوتين" أن لديها مهمة تاريخية مقدسة، في استعادة إرث "عظمتها" التاريخية، وانتزاع حقوقها التي سلبتها قوى الغرب منها -كما تصور ذلك روسيا- وهذا النهج تناهى عقب الحرب الباردة، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي بهدف وقف الأخطاء السابقة، عبر فتح قنوات تعاون مع إفريقيا، وتوسيع النفوذ فيها على كافة المستويات، دون إرهاق خزينة الدولة (دهشان، 2024: 5)، من أبرز الدوافع التاريخية أن روسيا تنظر إلى إفريقيا جنوب الصحراء على أنها جزء من خارطة كانت أحد مساحات الحرب الباردة خلال الحقبة السوفياتية، فقد سعي الاتحاد السوفيتي سابقاً لجذب الدول الأفريقية حديثة الاستقلال -والتي كانت ترث تحت الاحتلال الأوروبي- إلى فلكله، وقد ركزت السياسة الخارجية السوفياتية على بناء علاقات مع الدول الاشتراكية أو غير المنحازة المتعاطفة في جميع أنحاء إفريقيا، بالإضافة إلى دعم الأحزاب السياسية الشيوعية المحلية والحركات التمردية العسكرية (Ferragamo, 2023).

ومن بين أهم الدوافع السياسية التي دفعت موسكو إلى التوجه جنوباً هي تنامي مخاوف موسكو من تبعات العزلة الدولية والدبلوماسية المفروضة عليها، والتي تشكل حلقة من حلقات العقوبات الغربية المفروضة عليها، وكذلك من قبل الولايات المتحدة بسبب سياستها في الشرق الأوسط، مثل ليبيا حالياً وسوريا سابقاً، وأبرز مثال على ذلك ما تواجهه روسيا في أوكرانيا (يلز، 2019: 5-6). وتعتقد روسيا أن نظرة الدول الغربية الاستعمارية لإفريقيا لن تتبدل، وأن تكالبها على موارد القارة سيستمر بنفس الرخم وبذات الاستراتيجية أحادية المنفعة، وأن المستعمّر لن يغير أهدافه ومراميه فهو يريد أن يستحوذ ويستغل كل موارد القارة الإفريقية، ويحتكرها لنفسه، ويريد أن يجعل من إفريقيا سوقاً كبيرة لمنتجاته وصادراته (عمر، 2021: 4).

وتستغل روسيا الأخطاء التاريخية الغربية، فهي تفتخر بأن ليس لديها تاريخ استعماري في المنطقة، وتعمل روسيا على تضخيم مساوي الإرث الاستعماري للغرب في أفريقيا، وتقوم بذلك عبر وسائل إعلامها الناطقة بالفرنسية واللغات المحلية، وتعاون مع منافذ إعلامية محلية، لتكير الأفارقة بدور الاتحاد السوفيتي في مساعدة حركات التحرر الوطني الأفريقية في الماضي، والتأكيد على عدم وجود ماضٍ استعماري لروسيا في المنطقة، هذا الخطاب يلقى قبولاً شعبياً واسعاً في القارة السمراء، وإن استدعاء روسيا المتعمد لإرثها المناهض للاستعمار في الحقبة السوفيética يمثل خطوة قوة ناعمة معقدة، تهدف إلى تمييز نفسها عن القوى الاستعمارية السابقة وتنمية سردية "الشراكة غير المشروطة". وتستفيد هذه الاستراتيجية من المظالم التاريخية لبناء رأسمال سياسي وتأمين التحالفات، لا سيما مع الأنظمة التي تسعى إلى بدائل للنفوذ الغربي، من خلال تقديم نفسها "كمحرر" بدلاً من "مستعمر"، تكتسب روسيا قبولاً شعبياً وسياسياً، مما يسهل اختراقها العسكري والاقتصادي، هذا السرد يتحدى بشكل مباشر شرعية النفوذ العربي التقليدي، ويسعى إلى إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي في أفريقيا، كما تتعامل السياسة الروسية بمرنة مع قادة الدول الأفريقية، بمن فيهم القادة الجدد الذين وصلوا إلى السلطة عبر وسائل غير دستورية، وتدعم الأنظمة السياسية الصاعدة المناهضة للوجود الفرنسي والغربي (دشان، 2024: 16).

ب. المصالح الاقتصادية:

تهدف روسيا إلى الهيمنة على قطاع الطاقة (الغاز والنفط) وقطاع التعدين، وفتح السوق الأفريقية لمنتجاتها، وتمتلك أفريقيا حوالي 12% من احتياطي النفط العالمي (124 مليون برميل) وكميات كبيرة من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ثروات معدنية متنوعة، وبلغ حجم التبادل التجاري الروسي مع أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 3 مليارات دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى تريليون دولار بحلول 2050، وتسعى روسيا للهيمنة على سوق الطاقة النووية المدنية من خلال مشاريع بناء مفاعلات نووية صغيرة (SMRs) لتوليد الكهرباء في دول مثل مالي وبوركينا فاسو، بهدف منح روسيا نفوذاً طويلاً الأمد في قطاع الطاقة والتواجد في مجالات التعدين، وإن السعي الروسي الحديث للحصول على موارد الطاقة والمعادن في أفريقيا لا يتعلق فقط بالمكاسب الاقتصادية؛ بل هو خطوة استراتيجية لتأمين المواد الخام الحيوية، وتنويع سلاسل الإمداد العالمية، وربما ممارسة النفوذ في أسواق السلع الدولية، ويشير التوقع الطموح لحجم التجارة الذي يصل إلى تريليون دولار بحلول عام 2050 وإلى رؤية طويلة الأمد للهيمنة الاقتصادية، تهدف إلى دمج الاقتصادات الأفريقية في دائرة النفوذ الروسي، وإن السيطرة على موارد حيوية مثل اليورانيوم والذهب والنفط، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للطاقة على المدى الطويل أمر من شأنه أن يمنح روسيا نفوذاً كبيراً على الدول الأفريقية، ويمكن لهذا النفوذ أن يؤمن سلاسل الإمداد الاستراتيجية، وينبع قاعدة موارد روسيا، ويخلق تبعيات يمكن ترجمتها إلى

نفوذ سياسي مستدام، خاصة في سياق تحول الطاقة العالمي، وهذه الاستراتيجية تتعلق بشكل أساسي بتأمين الأصول الاستراتيجية والنفوذ، بدلاً من مجرد تعظيم الإيرادات قصيرة الأجل (أفريد، 2025).

ج. الأدوات الأمنية والعسكرية:

توجد مصلحة مشتركة بين روسيا ودول جنوب الصحراء الإفريقية في مجال التعاون الأمني في مواجهة خطر الإرهاب والتطرف، خاصة وأن روسيا لديها تجربة في محاربة التنظيمات المتطرفة، وفي المقابل فإن إفريقيا تشهد الآن تواجد العديد من التنظيمات الإرهابية، مثل داعش والقاعدة وبوكو حرام وغيرها، وهو ما يشكل خطراً عالمياً يهدد الأمن والسلم الدوليين، وروسيا كما تشير القراءات مهمومة ومحمومة بالمواجهة الحاسمة والحازمة مع الإرهابيين في هذه البقعة من العالم (براهمي، 2021: 79). من ناحية أخرى استغلت روسيا جماعة فاغنر لترسيخ أقدامها في القارة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء. وبعد تمرد فاغنر قامت روسيا بتشكيل "الفيلق الأفريقي" بحلول صيف 2024 ليحل محل فاغنر، ويضم حوالي 20 ألف شخص تحت إشراف وزارة الدفاع الروسية، ويتمركز الفيلق في خمس دول وهي: بوركينا فاسو، ليبيريا (المركز الرئيسي)، مالي، جمهورية إفريقيا الوسطى، والنيجر، وكان الهدف هو تقوين وضع فاغنر، وتعزيز التواجد الأمني، وتطويع الوجود الغربي، وإن التحول الاستراتيجي من مجموعة فاغنر شبه المستقلة إلى "الفيلق الأفريقي" الذي تسيطر عليه الدولة يمثل تطوراً كبيراً في العقيدة العسكرية الروسية في إفريقيا، هذه الخطوة تهدف إلى مرکزة السيطرة، وتعزيز القدرة على الإنكار -بكونها مدعومة من الدولة بدلاً من كيان خاص، على الرغم من أنها لا تزال مبهمة- وإضفاء الشرعية على وجودها الأمني، مما يسمح لروسيا بمتابعة أهدافها الجيوسياسية -الحصول على الموارد، والتأثير المناهض للغرب- بـأداة عسكرية أكثر انصباطاً وتكاملاً، كما أنها تشير إلى التزام طويل الأمد بنهج الأمن أولاً في سياستها الأفريقية (ملوم، 2024). تم اختيار ليبيريا كنقطة انطلاق الفيلق؛ نظراً لموقعها الاستراتيجي باعتبارها البوابة الشمالية لإفريقيا وإطلاقها على البحر المتوسط، وكذا كونها منطقة نفوذ وتجاذبات بين مختلف القوى الدولية، بما فيها روسيا التي رأت في طرابلس انطلاقة لتعزيز تواجدها على سواحل المتوسط، كما أنها تعمل كجناح جنوب للضغط على حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وتعزيز الحوار مع الدول العربية الرئيسية في المنطقة، واتخاذ ليبيريا كمعبر لجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، بما يوفر ممراً إستراتيجياً لدول كالسودان والنيجر وغيرهما (رامي، 2024). وفي جانب آخر ذو صلة وقعت روسيا اتفاقيات تعاون عسكري واقتصادي مع دول مثل غينيا، النيجر، تشاد، نيجيريا، وجمهورية إفريقيا الوسطى منذ عام 2017، كما سعت لزيادة حجم الصادرات العسكرية وتقديم الدعم من المستشارين العسكريين، في الوقت الذي تُتهم روسيا بالتورط في استهداف المدنيين وعمليات النهب عبر قوات فاغنر في منطقة جنوب الصحراء،

كما أنها تعرقل تعيين لجان خبراء أوروبيين لمراقبة انتهاكات العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة (Nichols and Jonathan Saul, 2021).

د. القوة الناعمة:

تعمل روسيا على بناء كواذر أفريقية موالية لها من خلال التوسيع في المنح الدراسية، التي بلغت حوالي 34,000 منحة في عام 2022، وهو البرامج الأكثر شعبية، وتشمل العلوم الطبية كما في دولة سيراليون، ونيجيريا، وفي مجال هندسة النفط والغاز في دولة الكاميرون، ومجال الاقتصاد والشؤون المالية في دولة ساحل العاج، ونيجيريا. كما تستخدم روسيا الدعاية الإعلامية عبر وسائلها الناطقة بالفرنسية واللغات المحلية للترويج لروايتها، وإن العدد الكبير من المنح الدراسية كما في عام 2022 بعد 34,000 منحة، وفي مجالات لها تأثير عالٍ مثل العلوم الطبية وهندسة النفط والغاز والاقتصاد يشير إلى استراتيجية طويلة الأمد لروسيا تتجاوز المكاسب التكتيكية المؤقتة (دهشان، 2024: 17).

ثانياً: استراتيجية النفوذ التركي في إفريقيا جنوب الصحراء:

أ. الدافع التاريخية والسياسية:

ما من شك كانت الدولة العثمانية تمتد لمساحات شاسعة من أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعضها كان متاخماً لجنوب الصحراء الإفريقية، ورغم أن ليس لتركيا ماضٍ استعماري في المنطقة، لكن نفوذها قد وصل بالفعل إلى هذا الإقليم منذ ثمانينيات القرن المنصرم، وخلال الحقبة الثمانينية من القرن الماضي، أعلنت تركيا -مستدركة ماضيها التاريخي والديني والثقافي العثماني، حيث كانت الإمبراطورية العثمانية على علاقات وثيقة مع العديد من مناطق إفريقيا - أنها ستتبني سياسة إفريقية أكثر إيجابية، قوامها المساعدات والمشروعات الاقتصادية، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام ، مع مراعاتها تجنب التدخل في نزاعات القارة، نظراً لتعدها، وبدأ ظهور النفوذ التركي في إفريقيا عام 1998م، حين أصدرت تركيا عن توجهها نحو القارة السمراء باسم السياسة الإفريقية" ، والتي تهدف إلى تدعيم وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين تركيا ودول إفريقيا، ففي إطار سعي تركيا لاستعادة نفوذها السابق في محيطها الإقليمي وفي العالم؛ فإن تركيا تستخدم أدوات لذلك، منها منظمة المؤتمر الإسلامي التي تزيد تركيا أن تعظّم من دورها، وأن تكون مظلة للعمل المشترك مع دول العالم الإسلامي البالغ عددها 57 دولة، منها عدة دول من جنوب الصحراء الإفريقية، وبعد مجيء حكومة العدالة والتنمية إلى حكم تركيا في 18 نوفمبر 2002م، زاد الاهتمام بالقارة الإفريقية في إطار سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد، ومن هذه الأبعاد بعد إفريقي (محمد، 2016).

سياسيًّا، جاء انفتاح تركيا نحو إفريقيا ضمن سياستها الخارجية متعددة الأبعاد، مدفوعاً بإحساسها المتفاقم بالبحث عن شركاء إقليميين بسبب "التعنت الأوروبي" في انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وتسير السياسة الخارجية التركية

صوب إفريقيا مدفوعة بعدد من الدوافع، منها دافع التوازن الحضاري بين إرث الماضي ومعطيات الحاضر، حيث تعطي أنقرة أولوية قصوى لتحقيق مصالحة تاريخية مع محيطها العربي والإسلامي الإفريقي وإقامة شراكة استراتيجية مع هذه الدول، أما الدافع الاستراتيجي، فلدى حكومة العدالة والتنمية قناعة بأن أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي والإسلامي، ما يدفعها إلى إقامة شراكة استراتيجية مع الدول العربية والإسلامية والإفريقية، وفي هذا السياق، يؤكد رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو (2014 إلى 2016) في كتابه "العمق الاستراتيجي" على دور ومكانة تركيا في الجماعة الدولية، بمعنى أن الدولة التركية لم تعد دولة طرفية أو هامشية كما رسمها الغرب لها في أثناء وبعد الحرب الباردة، وإنما هي دولة مركبة في بيئتها الإقليمية والدولية (خولي، 2015).

ب. الدافع الاقتصادية:

تعاني معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء ورغم الموارد الهائلة التي تملكتها من واقع مأساوي لم يخلف إلا الفقر والجهل والتخلف والضعف الاقتصادي، هذا العامل يمكن اعتباره مدخلاً مهماً للتعاون مع الدول الأخرى، وبالنظر إلى الدول الإفريقية المجاورة نجد أن أغلبها هي الأخرى تعاني وضعًا اقتصادياً مزرياً، لذلك فهي في أمس الحاجة للمساعدات الاقتصادية والتقنية من دول لها قدرات اقتصادية متميزة، وهذا ما تمتلكه تركيا من خلال تقديم المساعدة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية في دول الإقليم في مقابل استفادة الأتراك من الأسواق الإفريقية، لتسويق بضائعهم وتأمين نسب معتبرة من المواد الخام التي ترخر بها القارة الإفريقية وأهمها النفط، وقد شكل الانضمام التركي لمنظمة التجارة العالمية فرصة للدول الإفريقية من الاستفادة من الصادرات التركية التي تسيطر على جانب هام في السوق العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة ولعب الأطفال وبعض الأدوات الكهربائية (باقاً، 2018: 78).

ج. الحضور العسكري والأمني:

إن صناعة الدفاع التركية المزدهرة ومبانيها العسكرية القوية وبناء القواعد في إفريقيا تمثل تحولاً استراتيجياً من نهج اقتصادي ودبلوماسي بحث إلى سياسة خارجية أكثر حزماً ووجهة نحو الأمن، ويخدم هذا التوسيع في القوة الصلبة أغراضًا متعددة من أهمها: توليد الإيرادات، وحماية الاستثمارات التركية، واكتساب النفوذ ضد المنافسين، وإنشاء وجود أمني ملموس في مناطق حيوية استراتيجية مثل القرن الأفريقي والساحل، وإن هذه المبيعات غالباً ما تكون مصحوبة بجزم شاملة تشمل التدريب والصيانة واتفاقيات الدعم طويلة الأجل، مما يؤسس علاقات عسكرية عميقة ودائمة، وهذا يوفر لأنقرة قناة مباشرة للنفوذ وتبادل المعلومات الاستخباراتية والضغط السياسي، خاصة في البلدان الأفريقية التي تواجه تحديات أمنية داخلية، وتسعى إلى بدائل للأسلحة الغربية الأكثر تكلفة، كما أن "الحلول الفعالة ومنخفضة التكلفة" التي تقدمها تركيا تجذب الدول الأفريقية، مما يوسع من نفوذ تركيا الاستراتيجي وربما يغير التحالفات الأمنية الإقليمية، علاوة

على ذلك، يعزز هذا الانخراط العسكري قوة تركيا الناعمة من خلال إظهار دعم ملموس للاحتياجات الأمنية الأفريقية (علي، 2022: 4).
د. القوة الناعمة:

لم تقتصر الدوافع التركية في إفريقيا جنوب الصحراء على الأبعاد التنموية والسياسية فقط، بل اشتملت على بعض الجوانب الثقافية، من أجل محاولة الاندماج داخل القارة الإفريقية في محاولة منها لتعزيز التواجد التركي بين الأفارقة، ولتحقيق المصالح التي تسعى إليها، وتعمل كذلك على استخدام القوة الناعمة بما يحقق لها تثبيت أقدامها في المنطقة، كما أن التواجد التركي داخل القارة الإفريقية يعتبر جزءاً من السياسة التركية التي يُنظر إليها باعتبارها دولة مركبة وكذلك فاعل دولي ذات توجه خارجي وإقليمي متعدد الأبعاد، والتي تعمل على تحقيق العمق الاستراتيجي الذي يستند على الفلسفة التركية بأنها دولة فاعلة في المنطقة وذات مصالح يتوجب حمايتها (أبو ضيف، 2021: 47).
في الجانب الدبلوماسي عملت تركيا على تقوية علاقاتها بأفريقيا على المستويات كافة، وحصلت على منصب مراقب في الاتحاد الأفريقي عام 2005، وانضمت إلى البنك الأفريقي للتنمية في نفس العام، كما استضافت "قمة التعاون التركي الأفريقي" في 2008، حيث أعلن الاتحاد الأفريقي تركيا "شريكًا استراتيجيًّا"، وزادت تركيا عدد تمثيلها الدبلوماسي في دول جنوب الصحراء، فقد بلغ عدد السفارات التركية في إفريقيا نحو 42 سفارة، وتم افتتاح 27 سفارة جديدة بعد عام 2009، منها 18 سفارة في دول جنوب الصحراء، ويُعد الرئيس التركي أردوغان من أكثر الرؤساء زيارة لأفريقيا، حيث زار 28 دولة منذ عام 2013 (محمد، 2016: 11).

2.8 مجالات التنافس الروسي-التركي وأوجه التشابه والاختلاف:

يتناول هذا المحور مجالات التنافس الروسي-التركي وتحليل جوانب التشابه والاختلاف بين البلدين، وتشمل هذه الجوانب: الجوانب السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

أولاً: التنافس في المجال السياسي والدبلوماسي:

تعي روسيا أهمية القارة الإفريقية التي باتت مرتبًا لصراع القوى الدولية المختلفة، لا سيما التي تناوئ موسكو، ناهيك عن تغيير موازين القوى الدولية، التي كانت شاهدًا على التحولات الجديدة بالمنطقة، والتي يحاول الروس من خلالها تحقيق أقصى استفادة ممكنة وكسب حلفاء جدد، خاصة وأنها لاقت قبولاً ودعمًا في دول الساحل والصحراء، فضلاً عن قوى إقليمية أخرى تشاطر موسكو توجهاتها السياسية وخطط التموضع الجيوستراتيجي الجديد (الملوم، 2024). ومن خلال استراتيجيتها النشطة في إفريقيا منذ 2005 حاولت تركيا تسويق نفسها على أنها دولة "أفرو-أوراسية" بدلًا من دولة "أوراسية" حيث تمارس أنقرة نفوذها في القارة السمراء بأسلوب متعدد الأوجه من خلال الانخراط

في التجارة، والتعاون العسكري، والتعليم، والدبلوماسية، والبنية التحتية، والمجتمع المدني، وال العلاقات السياسية مع الدول الإفريقية، كل هذه التحركات في سبيل تمكين تركيا من أن تصبح فاعلاً أكبر في الشؤون العالمية من خلال توسيع مجال نفوذها وتأثيرها (برس، 2021).

ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا عام 2002، أصبحت إفريقيا إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية التركية، وعبر سياسة خارجية جديدة، استطاعت تركيا أن تحقق نفوذاً في الفضاء الإفريقي لا تخطئه عين، ولا تخلو منه إحصاءات، ولا يبالغ إذا اعتبرنا الانفتاح على إفريقيا أحد معالم السياسة الخارجية التركية، والذي تناهى أفقياً ورأسيًا، حيث تواجدت تركيا وبكتافاتٍ متفاوتةٍ في جل أقاليم القارة، مع التركيز على الأقاليم الأكثر تحقيقاً للأهداف والمصالح التركية، ومن بين الركائز المهمة التي استفادت منها السياسية التركية في هذا الإقليم واستخدمتها كورقة لم تكن حاضرة لدى روسيا هي عامل الدين الإسلامي، حيث يُعد الإسلام الديانة الأكثر والأشع انتشاراً في ربع إفريقيا، فلا تخلو دولة إفريقية من نسب متفاوتة من سكانها المسلمين، وقد أثار تناهى هذا الصعود التركي في إفريقيا، حفيظة المنافسين من المستعمرات الأوروبيتين وأصحاب ما يعرف بمناطق النفوذ التقليدية، وكذلك الولايات المتحدة، والقوى العائدة مثل روسيا، والصاعدة مثل الصين، والطامحة مثل إسرائيل والإمارات ومصر وال سعودية، ودخل الجميع على خط المواجهة مع تركيا (ندا، 2024: 6-7).

وتوجد نقطة أخرى مهمة للمقارنة بين روسيا وتركيا في المجال الدبلوماسي والسياسي، فروسيا تعد من الدول الخمس التي تملك حق النقض في مجلس الأمن بينما تركيا رغم سعيها للحصول على مقعد دائم إلى أن مساعيها لم تتكل بالنجاح حتى الآن، ومن هنا تملك روسيا نقطة هامة للتأثير وهي ما لا تمتلكها تركيا، حيث تعمل روسيا إلى تعزيز علاقاتها ونفوذها مع الدول الإفريقية في الأمم المتحدة لا سيما من خلال الدعم المتبادل في عمليات حفظ السلام والتصويت، وفي حين تضاءل وجودها على الأرض على شكل قوات محدودة، فإن مقعدها الدائم في مجلس الأمن سمح لها بممارسة السلطة المتعلقة بالموافقة على عمليات حفظ السلام وتنفيذها (حسن، 2023: 44).

ويرى الباحث أن التناقض السياسي والدبلوماسي بين البلدين محل الدراسة يكشف عن اختلاف جوهري في النهج: فروسيا تعطي الأولوية للتوافق السياسي الفوري ودعم الأنظمة، حتى على حساب المعايير الديمقراطية، مستقيدة من المشاعر المعادية للغرب، بينما تركيا تسعى للنفوذ السياسي، وتتبني استراتيجية دبلوماسية أكثر مؤسسة وطويلة الأمد، وتبني علاقات أوسع من خلال الروابط الاقتصادية والثقافية. وهذا التباين يعني أنهما قد يستهدفان أنواعاً مختلفة من الشركاء الأفارقة، حيث تجذب روسيا الأنظمة التي تسعى إلى حلول أمنية سريعة ودعم سياسي، وتجذب تركيا الدول

التي تسعى إلى شراكات اقتصادية متنوعة واعتراف دبلوماسي ترتكز على المنح الطلابية، والمراكم الثقافية، وتصدير الثقافة التركية.

ثانياً: التناقض في المجال الأمني والعسكري:

تملك روسيا مورد أسلحة رئيسي، حيث بلغت نسبة صادراتها العسكرية إلى أفريقيا 26% بين 2018-2022، وتقدم الدعم العسكري والاستخباراتي مقابل امتيازات في التعدين والتنقيب عن النفط، وتدعى تشكيل "قوة مشتركة" إقليمية (adf-magazine.com, 2023)، وتدعى روسيا الأنظمة الصاعدة المناهضة للوجود الفرنسي، وتلعب دوراً في الانقلابات العسكرية (مباشر أو عبر فاغنر)، وتغذى الصراعات، وتتدخل في الانتخابات، ويُمثل العامل الأمني ركيزةً أساسيةً في استراتيجية روسيا الرامية إلى بسط نفوذها في منطقة الساحل الأفريقي، على غرار دورها في دول مثل ليبيا وسوريا، وبالتأكيد شرق أوكرانيا، وفي هذا السياق، وقعت روسيا العديد من اتفاقيات التعاون في المجالين الأمني والعسكري، وفي مقدمتها مبيعات الأسلحة الروسية لدول الساحل، وخاصةً مالي وبوركينا فاسو والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى (حسانين، 2022: 11-10). في المقابل بزرت القارة الإفريقية في السياسة الخارجية التركية منذ عام 2005 والذي أعلنته تركيا عام أفريقيا، وأخذت العلاقات بينهم في البداية زاوية اقتصادية من خلال الاستثمار والتجارة ثم سرعان ما اتجهت تركيا نحو استخدام أدوات القوة الصلبة، بعدما حققت نجاحات كبيرةً من خلال أدوات القوة الناعمة، وأصبح لها مكانة بارزة في أفريقيا، لذا اتجهت نحو تعزيز نفوذها العسكري في مختلف مناطق القارة، مستخدمةً في ذلك جميع الأدوات المتاحة بدءاً من المساعدات الإنسانية والإغاثية، وصولاً إلى إنشاء القواعد العسكرية، وفتح أسواقٍ لتصدير الأسلحة وبرامج التدريب العسكري والاتفاقيات الأمنية والعسكرية، وفي هذا السياق بزرت الشركات الأمنية الخاصة باعتبارها إحدى الوسائل التي تستخدمها تركيا لبسط نفوذها العسكري في العديد من دول القارة وفي مقدمتها شركة سادات (السروجي، 2024).

وتمثل تركيا لاعباً متزايداً في سوق السلاح، مع قفزات في صادراتها الدفاعية إلى أفريقيا، وفي بيع طائرات مسيرة مثل طائرة البيرقدار (TB2) ومعدات أخرى، وووّقعت اتفاقيات تدريب عسكري مع أكثر من 25 دولة، وتقدم تركيا نفسها كشريك يعزز قدرات الدول الأفريقية الأمنية عبر التدريب وتوفير المعدات، وتنستفيد من تراجع النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة (علي، 2022: 6-8).

وفي المقابل تمثل شركة فاغنر –وما آلت إليه إلى ما سُمي بالفيلق الإفريقي– واحدة من أكثر أدوات روسيا الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تدعم أهداف روسيا الأمنية والجيسياسية، ومثلت هذه المجموعات قناة هامة لتساعد روسيا في تعزيز مصالحها الاستراتيجية، بما تقدمه من خدمات أمنية من أجل مكافحة الإرهاب، كما هو الحال في

دولة مالي وإفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو إلى جانب دول أخرى محيطة كليبيا والسودان (عياد، 2024: 286). في المقابل تملك تركيا أداة عسكرية موازية تقريباً لأداة تركيا تمثل في شركة "سدات"، ومع زيادة النفوذ التركي في إفريقيا وتوقيع أنقرة العديد من اتفاقيات التعاون الأمني والتدريب العسكري مع الدول الإفريقية، فضلاً عن تنامي النفوذ الاقتصادي والسياسي لتركيا في القارة، قامت شركة "سدات" بإبرام اتفاقيات دفاع مع عدد من دول القارة، وفي هذا السياق، لم تقتصر أنشطة الشركة في القارة على برامج التدريب العسكري، بل اتجهت لأبعد من ذلك، فقد شاركت في اتفاقيات التعاون الداعي التي تشمل أحكاماً تتعلق ببرامج التدريب المشتركة والزيارات الفنية وتبادل الأفراد بين المؤسسات العسكرية والشركات الخاصة، وتعتبر شركة "سدات" ومجموعات فاغنر الروسية مولداً جديداً للتنافس الروسي التركي في إفريقيا جنوب الصحراء (السروجي، 2024).

يرى الباحث أن التناقض العسكري بين روسيا وتركيا يتميز بتبادر في مشاريعهم الأمنية الأساسية وتوافق في جمهورهم المستهدف (الدول التي تسعى إلى حلول أمنية)، ويتمثل تركيز روسيا على الوجود العسكري المباشر (فاغنر/الفيلق الأفريقي) في شكل دعم الأنظمة، ويكون غالباً بوسائل غير تقليدية، و يجعل من روسيا ضامناً أمنياً "بلا شروط"، وعلى النقيض تركز تركيا على مبيعات الأجهزة العسكرية المتقدمة (الطائرات المسيرة) والتدريب، وتقدم شراكة أمنية موجهة نحو "التحديث"، وهذا الوضع يخلق ديناميكية أكثر حساسية للمنطقة حيث يمكن للدول الأفريقية الاختيار بين نماذج مختلفة للمساعدة الأمنية، مما قد يؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية أو تعزيز الميل الاستبدادية اعتماداً على الشريك المختار، وهذا التمايز يسمح للدولتين باستهداف شرائح مختلفة من سوق الأمن الأفريقي، وأن نهج روسيا يمكن أن يثبت الأنظمة ولكنه قد يقوض العمليات الديمقراطية بدعمها للأنظمة العسكرية والمستبدة، فروسيا لا تضع الديمقراطية من ضمن أولوياتها، بينما نهج تركيا يعتمد على اتباع نهجاً أكثر واقعية، وفي الوقت نفسه لا تتبرم أنقرة من قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وفق انتمائها الإسلامي ومحيطها الغربي الأكثر ديمقراطية من موسكو.

ثالثاً: التناقض في المجال الاقتصادي:

تسعى كلتا الدولتين للوصول إلى الموارد الطبيعية الإفريقية الغنية، وبداية بروسيا التي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الإفريقي فهي تعد مصدراً رئيسياً للنفط والغاز، وتمثل مورداً مهماً للمواد الخام الأخرى، كما تُعد مستثمرة رئيسية في إفريقيا، وقامت بضخ مليارات الدولارات في مشاريع البنية التحتية والطاقة، وسعت إلى تعزيز حجم التجارة والاستثمارات مع دول إفريقيا، ففي عام 2022 بلغ حجم التبادل حوالي 20 مليار دولار أمريكي، فيما تمثل دول غرب إفريقيا شديداً لروسيا في المجال الاقتصادي، وأهمها الولايات المتحدة والصين وفرنسا (حسين، 2023: 28). أما تركيا فعلى مدار 15 سنة الأخيرة شهد التبادل التجاري بينهما وبين دول القارة الإفريقية انتعاشاً كبيراً، إذ أنجزت الشركات

التركية أكثر من 1150 مشروعًا، بقيمة إجمالية فاقت 65 مليار دولار، وتضاعف كذلك حجم المبادرات التجارية بين تركيا وإفريقيا ست مرات ما بين 2005-2020، ليصل إلى ما يفوق 20.6 مليار دولار، وتضاعف حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول إفريقيا ليصل إلى 26 مليار دولار في 2019 مقارنة بـ 5.4 مليارات دولار في العام 2002، وارتفع في سنة 2023 ليصل إلى 35 مليار دولار، وتطمح تركيا أن يتضاعف التبادل التجاري ليصل إلى 50 مليار دولار خلال الأعوام القادمة، لذا فقد فتحت قرابة 26 مستشارية تجارية بسفاراتها في إفريقيا، كما وقعت اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع 13 دولة إفريقية، ووقعت اتفاقية التجارة الحرة مع 5 دول أخرى، وبلغت قيمة المشاريع التي ينفذها رجال أعمال أتراك بالقارة 70 مليار دولار (الحادي، 2023: 4). وتستورد أنقرة 90% من احتياجاتها من النفط والغاز من إفريقيا، ويشكل الغار النيجيري النسبة الأكبر، هذا بالإضافة إلى المواد الخام الأخرى، مثل الذهب وال الحديد والنحاس، وهي المعادن الازمة للصناعة التركية، وكان حجم تجارة تركيا مع شمال إفريقيا أكبر بكثير من حجم تجاراتها مع إفريقيا جنوب الصحراء، ويمكن تفسير هذا الوضع بحقيقة أن علاقات تركيا مع شمال إفريقيا أقلم بكثير من علاقاتها مع إفريقيا جنوب الصحراء، وأن صادرات دول شمال إفريقيا أكثر تنوًعاً من صادرات دول إفريقيا جنوب الصحراء (عباس، 2024).

يتبيّن للباحث أن الاستراتيجية الاقتصادية الروسية أكثر ترتكيزاً على تأمين السيطرة على الموارد الاستراتيجية (امتيازات التعدين، مشاريع الطاقة النووية)، فإن نهج تركيا أكبر من حيث البعد الكمي وأكثر توسيعاً تجاريًّا، ويهدّف إلى زيادة أحجام التجارة والاستثمارات المتنوعة عبر قطاعات مختلفة، بما في ذلك البناء والدفاع والطاقة. وهذا يشير إلى أنه بينما تسعى روسيا إلى سيطرة عميقة ومركزة على الأصول الاستراتيجية الحيوية، تهدف تركيا إلى وجود اقتصادي أوسع وأكثر انتشاراً، هذا التنويع يجعل نفوذ تركيا الاقتصادي أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الخاصة بقطاعات معينة، ولكنه قد يكون أقل تأثيراً في قطاعات الموارد الاستراتيجية ذات القيمة العالية التي ترتكز عليها روسيا، هذا التباين في النهج الاقتصادي يعكس هياكلهم الاقتصادية وأولوياتهم الجيوسياسية.

رابعاً: التنافس في المجال الثقافي:

في المجال الثقافي والتعليمي تعمل روسيا على الاستحواذ على أكبر شريحة من الرأي العام الإفريقي لتجهه خدمة مصالحها ولنقل صورة قاتمة للغرب إليهم، وتصوره بأنه امتداد للحقبة الاستعمارية التي ذاقت شعوب المنطقة الوليات من آثارها، كما مدت روسيا جسور التعاون والانفتاح التعليمي والثقافي مع دول جنوب الصحراء فعلى سبيل المثال، اعتباراً من عام 2022، تم تقديم حوالي 34000 منحة دراسية للطلاب، تشمل الاختيارات الشائعة على وجه التحديد العلوم الطبية للطلاب من سيراليون ونيجيريا؛ هندسة البترول والغاز لأولئك من الكاميرون ونيجيريا؛ والشؤون الاقتصادية

والمالية بين الأفراد من كوت ديفوار ونيجيريا؛ وتشمل دراسات الإدارة التي اختارها مواطنو بنين وأنغولا؛ بينما نالت العلاقات الدولية اهتمام أولئك الذين ينحدرون من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو برازافيل، ومن الجوانب المهمة أن معظم طلاب القارة السمراء يتعلمون اللغة الروسية لتنشئة جيل يتقن اللغة، وتهدف روسيا إلى زيادة هذا العدد إلى 100 ألف خلال السنوات الخمس المقبلة (ملوم، 2024).

في المقابل توفر تركيا هي الأخرى بعثات طلابية للأفارقة للدراسة في تركيا، وتقدم منحاً لحوالي 3,000 طالب أفريقي، كما تقيم مراكز ثقافية، وتزيد برامج تعليم اللغة التركية، وتصدر الثقافة التركية عبر الأفلام، وبالتالي فإن النهج التركي متعدد الجوانب، وهو يشمل الاعتراف الدبلوماسي، والزيارات الرئاسية رفيعة المستوى، والشراكات المؤسسية (مع الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي)، والبرامج الثقافية الواسعة (المنح الدراسية، والمراكم الثقافية، وتعليم اللغة، وتصدير الإعلام) (سعدي، 2021)، وتعتمد تركيا على الخطاب الديني المعتمل مستفيدة من الحركات الدينية في دول مثل نيجيريا ومالي والنيجر والسنغال، بهدف نسج شبكات النفوذ والمصالح التركية خارج أراضيها (El-Sherif, . 2024).

ولقد أولت تركيا اهتماماً كبيراً بنشر الدين الإسلامي حول العالم، عبر مؤسسات متخصصة، تعمل تحت مظلة "رئاسة الشؤون الدينية التركية"، ومن أشهرها "وقف الديانة التركي"، الذي يرعى مدارس "إمام خطيب" الدينية التركية وينشرها في إفريقيا، بالإضافة إلى إقامة المساجد، ونشر القرآن الكريم، وكتب الشريعة، ويعُد الإسلام الديانة الأكثر والأسرع انتشاراً في ربوع إفريقيا جنوب الصحراء، فلا تخلو دولة إفريقية من نسب متفاوتة من سكانها المسلمين وكثير منها ذات أغلبية مسلمة (حسن، 2021: 24).

ويرى الباحث أن هذه البيانات تدل على أن استراتيجية الدولة التركية أكثر شمولية وربما أكثر صبراً مقارنة بالنهج الروسي الذي يركز غالباً على القوة الصلبة، يهدف هذا الانخراط الشامل إلى بناء علاقات عميقة ومتعددة المستويات على الصعيد الحكومي والمؤسسي والمجتمعي، من خلال تعزيز التوايا الحسنة طويلة الأمد والتقارب الثقافي، وقد تميز النهج الاستراتيجي التركي بالطابع الديني الإسلامي، فالورقة الدينية لا تملكها روسيا وهو ما يضيف قيمة تأثير النفوذ التركي في دول إقليمي ذو الغالبية المسلمة.

3.8 مستقبل التنافس الروسي التركي في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية:

بعد قراءة الواقع وتحليل الأبعاد والد الواقع المصاحبة للوجود الروسي والتركي في إفريقيا جنوب الصحراء على الصعد المختلفة، يستخلص الباحث وكقراءة استشرافية ويحدد استنتاجه الذي يتشكل وفق ثلات خيارات أو سيناريوهات وهي: السيناريو الأول: توسيع التعاون بين روسيا وتركيا في هذا الإقليم، وهذا يعني المزيد من الانفتاح بين الدولتين

والتنسيق بينهما في المجالات المختلفة، السيناريو الثاني: استمرار حالة المنافسة وتسخير جزء من جهودهما لمقاومة النفوذ الغربي والصيني في هذا الإقليم، والسيناريو الثالث: نشوء حالة صراع بين البلدين بسبب تضارب مصالحهما لأي سبب من الأسباب المحتملة، وهي أسباب ذات احتمالية ممكنة الوقوع في أي لحظة منها، رغم أن الظروف الراهنة تستبعد السيناريو الأخير، ومن تلك الأسباب المحتملة تغير القيادات السياسية في أحد أو كلا البلدين أو تغير أحزابهما الحاكمة أو لأي سبب آخر، وفيما يلي يعرض الباحث ويحلل كل من هذه السيناريوهات:

أولاً: السيناريو الأول، توسيع التعاون بين روسيا وتركيا في المنطقة لرعاية مصالحهما:

يعني هذا السيناريو الانفتاح الشامل والتعاون الواسع، ويشير بعض المحللين إلى أن العلاقات بين البلدين –روسيا وتركيا– يسودها الطابع البراغماتي وليس التوافق التام، وذلك منذ وصول الرئيس بوتين إلى الحكم في روسيا عام 2000 الذي رافقه وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002، مما أسس لمرحلة جديدة من التعاون بين البلدين لم تقتصر على الجانب الثاني فقط بل امتد إلى البعد الإقليمي والدولي، ورغم حالات الخلاف بين البلدين كما حدث في ليبيا حين ساندت تركيا حكومة الوفاق الوطني بينما دعمت روسيا المعسكر المناوي للحكومة، وفي سوريا ما قبل تغيير النظام، وما قامت به تركيا من تحرير (إقليم كاراباخ) واستعادته بالقوة العسكرية حيث وقفت إلى جانب أذربيجان في صراعها مع أرمينيا على المنطقة، وقدمت لها الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي، وجاء ذلك على نقيض مصالح روسيا، وبالنظر لحرب أوكرانيا وإظهار تركيا موقعاً مصادماً لروسيا بما يمكن رصده في العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا ومساندة تركيا في جزء منها بإغلاق مجموعة من البنوك التركية العاملة في روسيا، والتصويت في البرلمان التركي عام 2024 لصالح انضمام السويد لحلف الناتو، ورغم كل هذه الأحداث الدرامية الكية المهمة لم تشكل عقبة في طريق استمرار العلاقة بين البلدين، بينما شكلت عقبة في تعميق وتوسيعها على نطاق شامل (أحمد، 2025: 147).

يعتبر هذا السيناريو الأقل احتمالاً، بسبب أن الظروف الراهنة لا تدعو لهذا الخيار نظراً لانشغال روسيا بحربها في أوكرانيا وخوضها مواجهة مع حلف الناتو عسكرياً – بشكل غير مباشر – واقتصادياً – بشكل مباشر – هذا الحلف الذي تعتبر تركيا أحد أعضاءه، كذلك وجود مصالح أشبه بالمتضاد بين الدولتين خصوصاً بعد توسيع النفوذ الروسي العسكري في دول مثل ليبيا التي تعتبر بوابة عبور لمجموعاتها ودعمها العسكري، وبعد خسارة موقعها الاستراتيجي في سوريا إثر سقوط نظام بشار الأسد، وسعى تركيا للعب أدوار براغماتية في المنطقة مستفيدة من علاقاتها المزدوجة مع الغرب وروسيا في آن واحد، وكذلك دعمها لأطراف فاعلة في المنطقة وتحسين علاقتها مع دول في شمال أفريقيا مثل مصر وطرف الأزمة في ليبيا.

ثانياً: السيناريو الثاني، اسمرار حالة المنافسة بين روسيا وتركيا بما يضمن استمرار نفوذهما في المنطقة:

يعتبر هذا السيناريو الأكثر احتمالاً، وهو أشبه باستمرار الحالة الراهنة على الأرض، حيث تتجنب موسكو وأنقرة المواجهة المباشرة، وتركزان على نقاط قوتهم، حيث تواصل روسيا دعمها للأنظمة الحاكمة التي تعتمد على القوة الصلبة والسيطرة الأمنية، مستخدمة شركاتها الأمنية ل القيام بهذه المهام، كالفيق الأفريقي، بينما تركز تركيا على بناء علاقات اقتصادية طويلة الأمد والاستثمار في البنية التحتية والقوة الناعمة، ويمكن أن يعمل الطرفان في مناطق جغرافية مختلفة أو في قطاعات منفصلة داخل نفس الدولة، مما يخلق نوعاً من "تقسيم العمل" غير المعن، على سبيل المثال، قد تحصل روسيا على امتيازات التعدين، بينما تقدم تركيا خدمات البناء والمقاولات. ويراهن البعض من المحللين ويصفون هذه العلاقة بأنها شكل من أشكال "التعاون في ظل الخصومة" بين "الأعداء" (بمعنى أصدقاء وأعداء في الوقت نفسه) "اللذدين"، وهي علاقة نشأت نتيجة تحولات في رؤى كلا الدولتين لسياستهما الخارجية بعد الحرب الباردة وشعورهما المشترك بالإقصاء من قبل الغرب (Dalay, 2021) وتتجلى هذه الدينامية بأوضح صورها في ليبيا، حيث لا تزال العلاقات الروسية التركية القائمة على فصل الملفات، تؤثر في مجريات الصراع في ليبيا، ما سمح للطرفين بتوسيع نفوذهما على حساب جهات فاعلة غربية وعربية داخل ساحة تُعد حيوية بالنسبة إلى أجنداتها الجيوسياسية، واللافت أنّ عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (ناتو) وشراكتها الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي في المجالين الاقتصادي والمالي لم تقع عائقاً في وجه تعاونها مع روسيا (بن موسى، 2025: 3-5).

ثالثاً: السيناريو الثالث، الصراع المباشر بينهما على مناطق حيوية في جنوب الصحراء:

رغم أن هذا السيناريو مستبعد الحدوث حسب الظروف الراهنة، إلا أنه ممكن الحدوث بشرط تغير توجهات السياسة الخارجية في كلا البلدين روسيا وتركيا، وارتباط ذلك لما هو أبعد من مؤثرات استراتيجية، شاملاً ذلك تغييراً جوهرياً في بنية أنظمتهما السياسة، وفي هذا السيناريو تتجه العلاقة نحو صراع مباشر على النفوذ في مناطق حيوية مثل منطقة الساحل الأفريقي، حيث تتواجد شركات الأمن الروسية (فاغنر وتشكله الجديد إلى ما يعرف بالفيق الإفريقي) وحيث تُباع الأسلحة التركية، فقد ينجم عن هذا تضارب في المصالح وحدوث مواجهة غير مباشرة عبر وكلاء محللين بمنطقة جنوب الصحراء، مما يزيد من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وتشير التقارير إلى أن كيانات مثل "سادات" التركية قد تُنافس بشكل مباشر "الفيق الأفريقي" الروسي في تقديم الخدمات الأمنية، مما قد يؤدي إلى تصادم، وتلعب شركة "سادات" أدولاً كبيرةً في تدريب مجموعات في الإقليم والدول المجاورة له، والتسويق للأسلحة التي تنتجها صناعة الدفاع المزدهرة في تركيا، خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط، ويدع منافساً قوياً لمجموعة فاغنر الروسية، وما يعرف حالياً بالفيق الإفريقي، واستطاعت شركة "سادات" أن تحقق حضوراً واسعاً في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، ومن المتوقع

أن تشهد السنوات القادمة زيادةً كبيرةً في نشاط الشركة داخل إفريقيا، لاسيما في النيجر ومالي وشمالاً في ليبيا، ويشكل الفيلق الإفريقي تحدياً لشركة "سادات" نظراً لانتشاره الواسع في الدول الإفريقية، ونسبته في الخبرة مقارنة بسادات، حيث يقاتل عناصر الفيلق الإفريقي في الصفوف الأمامية، بينما تركز سادات على تدريب المرتزقة وإرسالهم إلى مناطق النزاعات (السروجي، 2024).

4.8 خاتمة:

من خلال التحليل يتضح أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تكتسب أهمية حيوية من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية وعلى نحو متزايد، فهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية، وتحتاج بموقع جغرافي فريد، وتطل على ممرات ملاحية حيوية كالبحر الأحمر، هذه الميزة تجعلها محطة أنظار القوى الدولية والإقليمية التي تسعى لتعزيز نفوذها ومصالحها. وتشهد القارة السمراء تحولات ديموغرافية واقتصادية كبيرة، مما يجعلها سوقاً واعدة ومصدراً للطاقة المعدنية والقوى البشرية، وتتجلى هذه الميزة جلياً في أفريقيا جنوب الصحراء، نظراً لمواردها وموقعها الحيوي، مما يضعها بين البؤر الساخنة للتنافس بين القوى الكبرى، وهذا يرفع من مستوى الرهانات على المنافسة، وتقديم قراءات مستقبلية لتطورها، وبحول القارة من مجرد اهتمام هامشي إلى مسرح مركزي في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

ويتبين في ختام التحليل بأن النفوذ الروسي والتركي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتتصاعد بشكل ملحوظ، مدفوعاً بدوافع استراتيجية متعددة الأبعاد، ولقد تمكنت السياسة الخارجية لروسيا وكذلك تركيا من استغلال تراجع النفوذ الغربي التقليدي وتقديم أنفسهما كبدائل جديدة وشراكات مختلفة في هذا الإقليم، وإن كانت أساليبهما متباعدة. في بينما تركز روسيا على الأدوات العسكرية والأمنية (مثل "الفيلق الإفريقي" وتصدير الأسلحة)، وتستهدف السيطرة على الموارد الاستراتيجية الحيوية، تعتمد تركيا على استراتيجية أكثر شمولية تجمع بين القوة الناعمة والدبلوماسية النشطة والاستثمارات الاقتصادية الواسعة وبيع الأسلحة، مما يمكنها من بناء علاقات طويلة الأمد، وأن هذا التناقض المحموم بين موسكو وأنقرة لا يزال في إطار المنافسة دون تحوله إلى حالة صراع أي بتجنب المواجهة المباشرة بينهما، حيث تشير القراءات المستقبلية أن السيناريو الأكثر احتمالاً هو استمرار المنافسة البراغماتية، مع تجنب الصراع المباشر، بأن يمارس كل طرف نفوذه في مناطق مختلفة، مما يعيد تشكيل الخريطة الجيوسياسية للقارة الإفريقية جنوب الصحراء، ويساهم في رسم مزيد من التصدعات في الخارطة الإفريقية بهذه المنطقة، وبالتالي تثبت النتائج فرضية الدراسة والتي تم بيانها في بداية البحث.

9. النتائج:

في ختام التحليل والمناقشة يكون عرض نتائج الدراسة كما يلي:

1. تتنافس روسيا وتركيا من أجل الاستحواذ للحصول على أكبر قدر من المصالح في إقليم جنوب الصحراء الإفريقية، وتعتقد روسيا أن لديها مهمةً تاريخيةً لاستعادة "عزمتها" ومواجهة العزلة الدولية المفروضة عليها، مستغلةً الأخطاء التاريخية للدول الغربية ورافعة شعار "الشريك غير الاستعماري"، بينما جاء انفتاح تركيا ضمن سياستها المتعددة الأبعاد منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم فيها، وجاء توجهها مدفوعاً بالبحث عن شركاء جدد بعيداً عن "العن特 الأوروبي"، وإقامة شراكة استراتيجية مع الدول الأفريقية على أساس التوازن الحضاري، ومستفيدة من بعدها ومرجعيتها الإسلامية المشتركة مع شعوب المنطقة.

2. نظراً لما تتمتع به دول جنوب الصحراء الإفريقية من موارد نفطية ومعدنية فقد كان هدف روسيا من توسيع نفوذها في الإقليم هو الهيمنة على قطاعي الطاقة (النفط والغاز) والسعى للهيمنة على سوق الطاقة النووية المدنية عبر مشاريع المفاعلات الصغيرة، بينما تركز تركيا على توسيع التبادل التجاري والاستثمارات في قطاعات متنوعة، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري مع أفريقيا ليصل إلى 35 مليار دولار في عام 2023.

3. تستخدم روسيا الإعلام الناطق باللغات المحلية الإفريقية، والموجه لشعوب منطقة جنوب الصحراء ولعموم إفريقيا، وتقدم عدداً كبيراً من المنح الدراسية لبناء كوادر موالية لها، وتعتمد تركيا على الدبلوماسية النشطة، وت تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة، ومع استخدام الخطاب الديني المعتمد عبر مؤسسات مثل "وقف الديانة التركي".

4. تتميز الاستراتيجية الروسية في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية بتركيزها على القوة العسكرية المباشرة، عبر شركات أمنية خاصة في معظم الأماكن، وبها يتم تأمين السيطرة على الموارد الاستراتيجية الحيوية، بينما تبني تركيا نهجاً أكثر شمولية يجمع بين الدبلوماسية والاقتصاد والقوة الناعمة.

5. في القراءة المستقبلية لحالة المنافسة الروسية والتركية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء يتبيّن أن السيناريو الأكثر احتمالاً هو استمرار حالة المنافسة البراغماتية بين البلدين، فالدولتان تتجنبان المواجهة المباشرة، وتعمل كل منهما في قطاعات أو مناطق مختلفة، فيما يظل سيناريو الصراع المباشر مستبعداً في الوقت الراهن، وبالتالي تصدق الفرضية البحثية بأنه لن تتحول الحالة لحالة صراع، فكلا البلدين يستفيدان من ظروف الإقليم الراهنة في تعزيز نفوذهما ووجودهما على الأرض، كما يستفيدان من حالة ضعف النفوذ الغربي وانحساره بالإقليم مقارنة بما كان عليه في العقود السابقة.

10 التوصيات:

في ختام هذه الدراسة وبناء على النتائج أعلاه يوصي الباحث بما يلي:

1. على دول الإقليم الاستفادة من النفوذ التركي الشامل في المجالين الاقتصادي والدبلوماسي، والنفوذ الأمني والعسكري الروسي بشكل متوازن، دون الإخلال بمبدأ السيادة الوطنية، ومع الحفاظ على الموارد الاستراتيجية.
2. معالجة التحديات الأمنية التي تواجه إقليم جنوب الصحراء الإفريقي كالتهديدات الإرهابية وتهديد شركات الأمن الخاصة، التي تعمل لصالح دول كبرى والتي تعمل ضد الحكومات الشرعية.
3. على الدول الأفريقية جنوب الصحراء تنوع مصادر الشركات الاقتصادية والدبلوماسية لتجنب الواقع في فخ الموازنة بين الدعم الأمني والسيطرة على الموارد الحيوية أو السيادة الوطنية.
4. أن تعمل دول الإقليم على الاستثمار في قوتها الناعمة المضادة لمواجهة الدعاية الوافدة والإعلام الموجه والسرديات الخارجية، ويكون ذلك عبر دعم وتمويل مراكز الأبحاث الأفريقية المتخصصة في الشؤون الدولية والتنمية المحلية والبشرية، وفتح مجالات التعاون بين دول الإقليم في مجالات التعليم والتدريب وتطوير القدرات البشرية.

المراجع:

- إبراهيم محمد، العلاقات التركية الأفريقية من جديد، مجلة الحوار المتمدن، العدد 5253، 13/8/2016
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527778>
- أبو ضيف، فاروق حسين، (2021) الاستراتيجية التركية في منطقة القرن الإفريقي، مجلة حمورابي، العدد 37، 9. السنة
- أفريد، ريم، (2025) الدبلوماسية الروسية في الساحل: إستراتيجية جديدة في مواجهة مع التحديات الميدانية، 7-7 2025
<https://rimafric.info/node/14599>
- براهمي، ورد، (2021) التوجهات الاستراتيجية الروسية تجاه إفريقيا، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- برس، ترك، دويتشه فيله، (2021) استراتيجية تركيا نجحت في إفريقيا، 7/2/2021،
<https://cutt.ly/ynBQIAI>
- بقاصل، خالد، (2018) العلاقات التركية الأفريقية دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية وال العلاقات الدولية.
- بن موسى، علي، (2025) روسيا وتركيا: بين التناقض والتعاون في مواجهة ليبيا الجيوسياسية، مطبوعات مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 7 مايو.

- حبيب، جمال شحاته، (2013) مناهج البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الحدابي، إلهام، (2023) قراءة في المشروع التركي...آفاق المكانت وتحديات التأثير، مجلة أوراق تركية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مارس.
- حسانين، هدير أحمد، (2022) تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي دلالات انسحاب مالي وبوركينافاسو، مركز ايجيبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية.
- حسن، حمدي عبد الرحمن، (2021) تحولات متسرعة: العلاقات التركية الإفريقية من منظور القوى المتوسطة في النظام الدولي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد 30، العدد 324، مايو.
- حسن، حمدي عبد الرحمن، (2023) التناقض الروسي الغربي وдинاميات القوة في منطقة الساحل، مجلة آفاق استراتيجية، العدد 7، يونيو.
- حسين، أسماء عبد الفتاح، (2023) العلاقات الروسية الأفريقية خلال 60 عاماً، مجلة آفاق أفريقية القاهرة: السنة 23، العدد 56.
- خولي، معمر فيصل، (2015) سياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2015 <https://rawabetcenter.com/archives/4228>
- دهشان، أحمد، (2024) النفوذ الروسي في إفريقيا الدوافع والاستراتيجية والأدوات، مجلة أبعاد للدراسات الاستراتيجية، يناير.
- رمي، هنا، (2024) الفيلق الأفريقي: إعادة هيكلة الوجود العسكري الروسي في أفريقيا من البوابة الليبية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 30 مايو 2024 <https://ecss.com.eg/46082>
- روسيا تغدو أكبر مورد أسلحة لإفريقيا جنوب الصحراء، 18 أبريل 2023 <https://adf-magazine.com>
- السروجي، أمانى، (2024) التواجد العسكري التركي في أفريقيا، مركز شاف للدراسات المستقبلية، 28 مايو 2024 <https://bit.ly/3R4e4sK>
- السروجي، أمانى، (2024) القوة الصلبة لتركيا في إفريقيا: دور شركة "سادات" للاستشارات الداعية في النيجر، موقع شاف، 14 يونيو 2024 <https://shafcenter.org>

سعيد، سعدي، (2021) السياسة الخارجية التركية اتجاه إفريقيا في ظل حزب العدالة والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 1.

السيد محمد عمر وآخرون، (2024) السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها واستراتيجياتها، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 38، العدد 1.

عباس، جيهان عبد السلام، (2024) التقارب التركي الإفريقي: المسارات والتحديات، مجلة قراءات إفريقية، نوفمبر 6.

عبد الرازق، أحمد، وردة، (2025) وخليفة، عبد الرحمن عبد العال، وإسماعيل، ياسين أحمد، موقف تركيا من الرؤية الروسية لبنية النظام الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 26، إبريل.

عبد القادر محمد علي، (2022) الحضور العسكري التركي في إفريقيا. الدافع والتحديات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ينایر.

عمر، تاج السر عبد الله محمد، (2021) التنافس الدولي في إفريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي، نوفمبر، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

عياد، إيهاب محمد، (2024) التنافس الدولي وانعكاساته على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد 1، ينایر.

غرايبة، فوزي وآخرون، (2011) أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، عمان: دار وائل، ط.4.

لملوم، دينا، ورهام محمد، (2024) الفيلق الإفريقي الروسي. إستراتيجية نفوذ جديدة واستدارة نحو إفريقيا، موقع شاف، 14 يونيو 2024، <https://shafcenter.org>

محمد، إبراهيم، (2016) العلاقات التركية الأفريقية من جديد، مجلة الحوار المتمدن، العدد 5253.

ندا، سعيد، (2024) النفوذ التركي في إفريقيا: فرص وتحديات، مجلة أبعاد للدراسات الاستراتيجية، مارس.

يلز، ترجا، (2019) المصالح الروسية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مركز سمت للدراسات، سبتمبر.

Galip Dalay, (2019) “Turkey and Russia are Bitter Frenemies,” Foreign Policy, May 28, 2019, <https://tinyurl.com/m2xvn9m7>; Güney Yıldız, Turkish-Russian Adversarial Collaboration in Syria, Libya, and Nagorno-Karabakh, SWP Comment 2021/C.

Mariel Ferragamo, (2023) Russia’s Growing Footprint in Africa, December 28, 2023, <https://www.cfr.org/backgrounder/russias-growing-footprint-africa>.

Michelle Nichols and Jonathan Saul, Exclusive Flouting U.N. sanctions in Africa? No one is watching after Russia move, Reuters, 30 September 2021, available at: <https://reut.rs/3FkwBJU>.

Radwa Ramadan El-Sherif (2024) 'Turkey – African Relations, A growing Partnership, April 8, 2024, available at: <https://shafcenter.org/en/turkey-african-relations-a-growing-partnership>.